

Distr.: General
31 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ

الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة

تقرير الأمين العام**

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 122/46، لمحة عامة عن عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة، ولا سيما التوصيات المتعلقة بتقديم المنح إلى المنظمات المستفيدة التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته الرابعة والعشرين، المعقودة في جنيف في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن توصيات أخرى اعتمدها المجلس وعن أنشطة تتعلق بالصندوق.

* A/75/150.

** قدم هذا التقرير في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون إيراد أسباب هذا التأخر حسبما هو مطلوب في الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 208/53 بآء.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160920 110920 20-11267 (A)



أولا - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

1 - أعد هذا التقرير وفقا للترتيبات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 122/46، الذي أنشأت بموجبه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة. وهو يعرض التوصيات التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته الرابعة والعشرين المعقودة في جنيف في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقد وافقت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على هذه التوصيات باسم الأمين العام في 13 كانون الثاني/يناير 2020.

باء - ولاية الصندوق

2 - تمشيا مع القرار 122/46، أنشئ الصندوق بهدف تقديم العون الإنساني والقانوني والمالي إلى الأفراد الذين تعرضت حقوق الإنسان الخاصة بهم لانتهاكات جسيمة نتيجة لأشكال الرق المعاصرة. ويتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة أو العامة ومن الأفراد.

جيم - إدارة الصندوق ومجلس الأمناء

3 - يضطلع الأمين العام بإدارة الصندوق عن طريق مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بناء على مشورة يقدمها مجلس الأمناء ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

4 - ويتكون مجلس الأمناء من خمسة أعضاء لديهم الخبرة المناسبة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في المسائل المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة. وهم يعملون بصفتهم الشخصية، ويعينهم الأمين العام مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل. ويتألف المجلس حاليا من دانوود مزيكنغه تشيروا (ملاوي)، وليوناردو ساكاموتو (البرازيل)، وجورجينا فاز كابرال (فرنسا)، ونيفينا فوشكوفيتش شاهوفيتش (صربيا). وأعيد تعيين السيدة فاز كابرال رئيسة للمجلس في دورته الرابعة والعشرين. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أنهت رينو راجبهانداري (نيبال) فترة عضويتها الثانية والأخيرة في المجلس. وفي 10 تموز/يوليه 2020، أنهى كل من السيد ساكوموتو والسيدة فوشكوفيتش شاهوفيتش فترة عضويته الثانية والأخيرة في المجلس. وسيتم تعيين ثلاثة مرشحين جدد خلال عام 2020.

ثانيا - إدارة المنح

ألف - معايير المقبولة

5 - وفقا لولاية الصندوق على النحو المبين في القرار 122/46، إن الجهات المستفيدة من المساعدة التي يقدمها الصندوق تشمل الأفراد الذين يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نتيجة لأشكال الرق المعاصرة. وترد المعايير المتبعة لقبول المشاريع في المبادئ التوجيهية للصندوق. وينبغي أن تهدف مقترحات المشاريع إلى تقديم خدمات المساعدة إلى المستفيدين الذين يقعون ضحية لأشكال الرق المعاصرة وأفراد أسرهم عند الاقتضاء. ووفقا لما جاء في المبادئ التوجيهية للصندوق، إن أشكال الرق المعاصرة التي تؤهل للحصول على منح المشاريع تشمل الرق التقليدي والقناة (عبودية الأرض) والاستعباد والسخرة وعبودية الدين وأسوأ أشكال عمل الأطفال والزواج بالإكراه والزواج المبكر وبيع الزوجات والأرامل الموروثة

والاتجار بالأشخاص وبالاعضاء البشرية والاستعباد الجنسي وبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا لأغراض تجارية واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

6 - وتعدى الأولوية في تخصيص المنح للمشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى تقديم خدمات إعادة التأهيل وجبر الضرر لضحايا أشكال الرق المعاصرة وتمكينهم وإدماجهم عن طريق تقديم المساعدة المباشرة. وقد يشمل ذلك المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإنسانية والتعليمية والتدريب المهني أو التدريب على المهارات أو غير ذلك من أشكال المساعدة التي تعين الضحايا على تأمين أسباب الرزق بشكل مستقل. وترد معلومات مفصلة عن أنواع المساعدة المقدمة إلى الضحايا من خلال المشاريع التي يمولها الصندوق، فضلا عن أثرها على حياة المستفيدين، على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان⁽¹⁾.

7 - وكان الصندوق قد تلقى 93 طلبا بحلول 1 آذار/مارس 2019، وهو الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على منح المشاريع لعام 2020. وبعد أن قامت أمانة الصندوق بالفرز المسبق للطلبات، أُعلن عن قبول 76 طلبا منها بقيمة 2 128 586 دولارا في إطار طلبات تقديم المساعدة المباشرة إلى الضحايا، ونظر فيها المجلس في دورته الرابعة والعشرين (انظر الفقرات 15-17). وأعطيت الأولوية لطلبات المشاريع التي تهدف إلى تقديم المساعدة إلى ضحايا أشكال الرق المعاصرة في سياق سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة، ومقترحات المشاريع لأغراض تقديم المساعدة إلى النساء والأطفال، والمشاريع التي تُنفذ في سيناريوهات النزاعات والأزمات الإنسانية.

8 - أما الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على منح المشاريع لعام 2021، فكان 1 آذار/مارس 2020. وعند اختتام النداء، كان الصندوق قد تلقى 80 طلبا. وبعد أن قامت أمانة الصندوق بالفرز المسبق للطلبات، أُعلن عن قبول 61 طلبا منها بقيمة 1 594 042 دولارا في إطار طلبات تقديم المساعدة المباشرة إلى الضحايا، وسينظر فيها المجلس في دورته الخامسة والعشرين، المقرر عقدها في جنيف في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي عام 2021، سيستمر إعطاء الأولوية لطلبات المشاريع التي تسهم في تحقيق الغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة⁽²⁾، لا سيما طلبات المشاريع التي تهدف إلى تقديم المساعدة إلى ضحايا أشكال الرق المعاصرة في سياق سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة والمشاريع التي تُنفذ في سيناريوهات النزاعات والأزمات الإنسانية.

باء - عملية الرصد والتقييم التي تقوم بها أمانة الصندوق

9 - عُرض على المجلس في دورته الرابعة والعشرين 76 طلبا مقبولا من طلبات الحصول على منح المشاريع التي تتعلق بأنشطة من المقرر تنفيذها في عام 2020. ومن أصل هذه الطلبات، جرى تقييم 31 طلبا من خلال زيارات موقعية قام بها موظفو أمانة الصندوق، وموظفو المكاتب الميدانية التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، والعناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام وأعضاء مجلس الأمناء في السنوات السابقة. ويعد إجراء زيارات تقييم تقني موقعية إلى المنظمات المقدمة للطلب جانبا بالغ الأهمية

(1) انظر www.ohchr.org/slaveryfund.

(2) فيما يلي نص الغاية 7-8: "اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025".

بالنسبة إلى الصندوق. وتتيح الزيارات فرصة مباشرة للتحقق من مقدمي الطلبات الجدد، ورصد الأنشطة التي يدعمها الصندوق على مدى عدد من السنوات، والتحقق من الملفات المالية، وإجراء مقابلات مع الضحايا، وتقديم تعليقات بناءة إلى الجهات المتلقية للمنح، وإصدار تقارير شاملة.

ثالثاً - الوضع المالي للصندوق

10 - واصل أعضاء المجلس وأمانة الصندوق جهود جمع الأموال والتوعية. وزاد الصندوق تمويله في عام 2019 إلى ما مجموعه 856 661 دولارًا (أقل بقليل من الذروة المسجلة في عام 2009 حيث بلغت إيراداته 886 000 دولار). إلا أن نقص التمويل يظل مشكلة رئيسية. ف منذ عام 2002، تلقى الصندوق تبرعات من الدول الأعضاء بلغ مجموعها 11,6 مليون دولار، وهو ما يمثل متوسط دخل سنوي قدره 644 444 دولارًا. بيد أنه بغية اضطلاع الصندوق بولايته على نحو مجد وتلبية احتياجات الضحايا على نحو ملائم من خلال تمويل جميع طلبات المشاريع المستوفية للشروط، يحتاج الصندوق إلى ما لا يقل عن مليوني دولار من التبرعات سنويًا. ولم تمثل التبرعات الواردة في عام 2019 من أجل عام 2020 سوى 43 في المائة من ذلك الهدف. ويهدف الصندوق إلى بلوغ سقف رمزي قدره مليون دولار، بناء على شعوره بالتفاؤل حيال ردود الفعل الإيجابية على عملياته التي وردت من عدد متزايد من ممثلي الدول.

11 - ويبين الجدول أدناه التبرعات والتعهدات المالية الواردة في عام 2019.

التبرعات والتعهدات المالية الواردة في عام 2019

(بـدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ الاستلام
أستراليا	102 698	16 كانون الأول/ديسمبر
ألمانيا	203 016	15 تموز/يوليه و 26 تشرين الثاني/نوفمبر و 17 كانون الأول/ديسمبر
الكرسي الرسولي	5 000	23 كانون الثاني/يناير و 13 شباط/فبراير
الهند	50 000	20 آذار/مارس
لكسمبرغ	16 411	11 تشرين الأول/أكتوبر
البرتغال	22 002	24 كانون الأول/ديسمبر
قطر	30 000	10 تشرين الأول/أكتوبر
جمهورية كوريا	50 000	26 حزيران/يونيه
المملكة العربية السعودية	75 000	23 أيار/مايو
إسبانيا	27 502	11 كانون الأول/ديسمبر
تركيا	10 000	16 كانون الأول/ديسمبر
الإمارات العربية المتحدة	30 000	9 نيسان/أبريل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	233 320	31 كانون الثاني/يناير و 19 كانون الأول/ديسمبر
هبة عامة	1 712	20 شباط/فبراير
المجموع	856 661	

رابعاً - الدورة الرابعة والعشرون لمجلس الأمناء

12 - عُقدت الدورة الرابعة والعشرون لمجلس الأمناء في جنيف في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الصندوق حلقة نقاش بعنوان "كسر القيود: القضاء على الرق من خلال أهداف التنمية المستدامة" بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لإلغاء الرق (انظر الفقرات 21-23). وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس جلسة عمل مع ممثلين عن الجهات المتلقية لمنح الصندوق من أربع مناطق لمناقشة التحديات وتبادل الممارسات الجيدة في اتباع النهج الذي يركز على الضحايا لمساعدة وتمكين الناجين من الرق في سياق سلاسل الإمداد، وسيادة القانون والحكومة، والهجرة، والنزاعات والأزمات الإنسانية. وفيما يتعلق بالتحديات، شددت الجهات المتلقية لمنح الصندوق على التهديدات الرئيسية التي تواجه المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية التي تسعى إلى إنقاذ الضحايا ومساعدتهم. وشددت أيضاً على الصعوبات التي تعترض: حصول الشعوب الأصلية المحرومة من أراضيها والمعرضة للسخرة والعمل القسري في مزارع زيت النخيل على الجبر القانوني (غواتيمالا)؛ وإنشاء آليات الحماية للعمال المهاجرين المعرضين للعمل القسري في إقليم كردستان (العراق)؛ والمشاركة المجتمعية في مكافحة الرق القائم على النسب (موريتانيا)؛ والتعرف على ضحايا الاتجار ومساعدتهم (فبييت نام). كما تبادلت الجهات المتلقية لمنح الصندوق المعلومات حول الممارسات الجيدة التالية: التمكين من خلال النقابات العمالية وبناء القدرات (غواتيمالا)؛ والوقاية من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التوعية (العراق)؛ وتعبئة المشاركة المجتمعية (موريتانيا)؛ وبناء الشراكات مع القطاع الخاص لتقديم مساعدة شاملة (فبييت نام). وأكدت جميع المنظمات والمجلس على أهمية المشاركة الفعالة للناجين من الرق في تصميم البرامج وتنفيذها.

13 - وبالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع بيان المهمة المعتمد في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 (A/71/272، الفقرة 27)، واصل المجلس السعي إلى توثيق التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال أشكال الرق المعاصرة. وعقد المجلس أيضاً اجتماعاً مع ممثلين عن منظمة العمل الدولية، التي تضطلع بدور أمانة مبادرة التحالف المعني بالغايات 7-8 ومستشار رئيس التحالف المعني بالغايات 7-8. كما عقد المجلس اجتماعاً مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان لمناقشة سبل زيادة مساهمة المفوضية في الجهود العالمية لمكافحة الرق، ولا سيما في إطار أهداف التنمية المستدامة، ولإبراز دور الصندوق. وواصل المجلس تبادل وجهات النظر مع موظفي مفوضية حقوق الإنسان الذين يدعمون المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، وبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، والاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. وتبادل المجلس أيضاً الآراء مع موظفين من فرع سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز في مفوضية حقوق الإنسان بشأن سبل تحسين التواصل فيما يتعلق بالمنظمات التي تساعد ضحايا الاتجار والزواج المبكر للأطفال في مجتمعات الروما.

14 - وشارك أحد أعضاء المجلس، السيد ساكاموتو، في حلقة نقاش حول "التمويل من أجل إنهاء الرق: كيف يمكن للإجراءات الحكومية والشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسهم في إنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر"، نُظمت في إطار الدورة الثامنة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المعقودة في جنيف في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

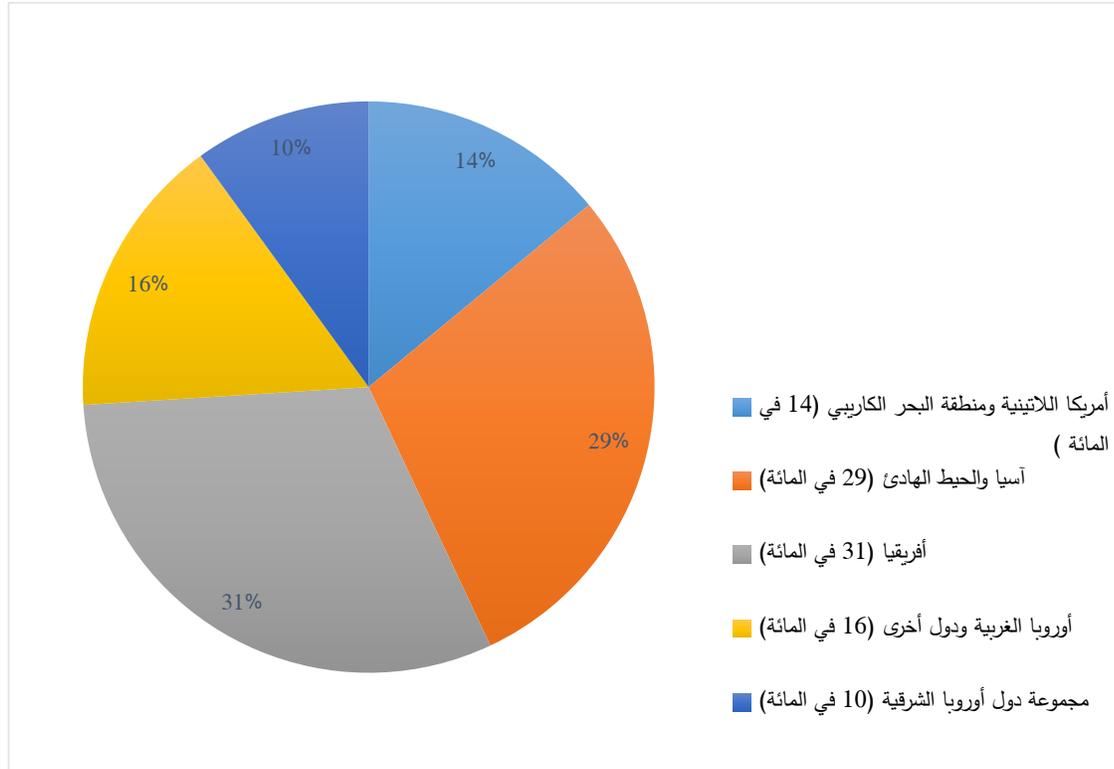
ألف - التوصيات المتعلقة بتقديم المنح

15 - بعد عملية تقييم ما بين الدورات أجزتها أمانة الصندوق لمقترحات المشاريع المقبولة، عُرض على المجلس في دورته الرابعة والعشرين 76 طلباً من طلبات الحصول على منح المشاريع بقيمة 2 128 586 دولاراً لمساعدة ضحايا أشكال الرق المعاصرة في جميع أنحاء العالم. وأعطى المجلس الأولوية لاستعراض اقتراحات المشاريع التي ارتأت أمانة الصندوق من المستحسن جداً تمويلها. ومن خلال استعراض تنافسي يستند إلى معايير جغرافية وموضوعية على حد سواء، أوصى المجلس بالموافقة على 37 منحة من منح المشاريع بلغ مجموع قيمتها 674 000 دولار. ووافقت المفوضة السامية لحقوق الإنسان على تلك التوصيات باسم الأمين العام في 13 كانون الثاني/يناير 2020. ونظراً إلى عدم توفر التمويل الكافي، تعذر تمويل ستة اقتراحات مشاريع أخرى بقيمة مجموعها 90 000 دولار كان قد ارتثي من المستحسن جداً تمويلها.

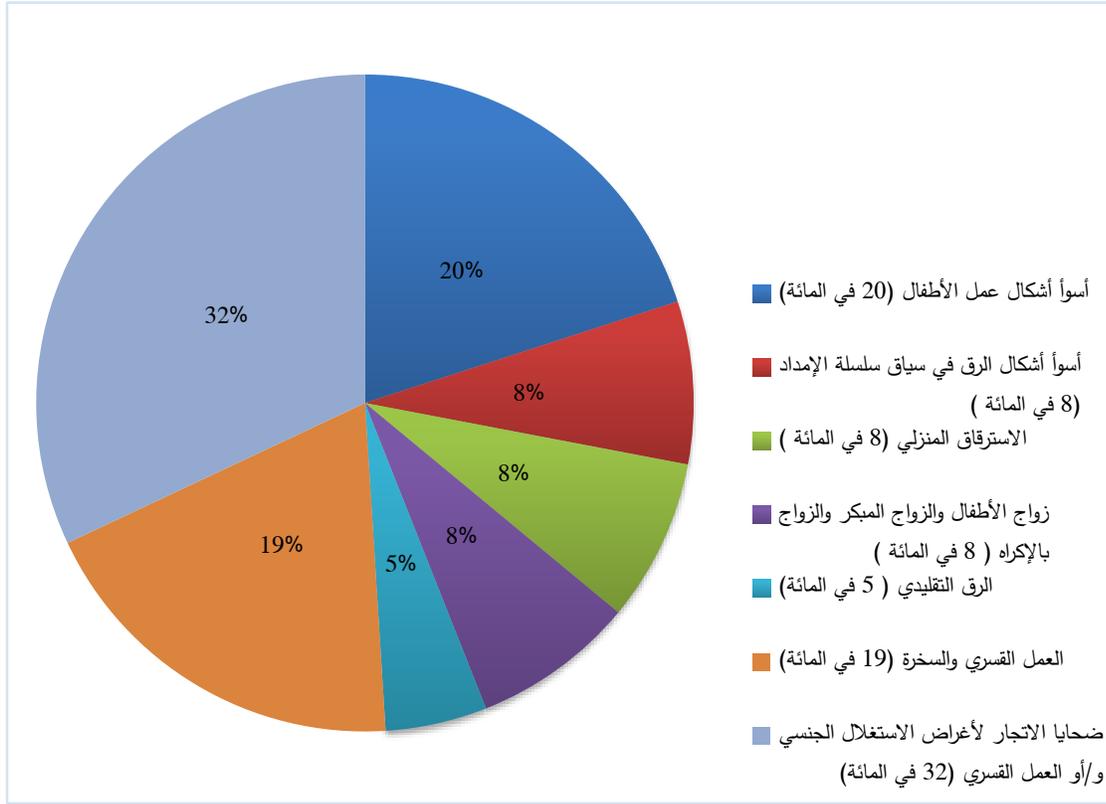
16 - وفي عام 2020، سيقوم الصندوق، بمساعدة منظمات غير حكومية في 33 بلداً من خلال المنح البالغ عددها 37 منحة والموزعة على النحو التالي: 11 منحة في آسيا والمحيط الهادئ؛ و 11 منحة في أفريقيا؛ و 4 منح في أوروبا الشرقية؛ و 5 منح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و 6 منح في بلدان مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى. ومن خلال تلك المنح، يُتوقع أن يحصل ما يزيد عن 15 300 ضحية على خدمات الجبر وإعادة التأهيل بعد تعرضهم لأشكال الرق المعاصرة، مثل أسوأ أشكال عمل الأطفال، والاسترقاق المنزلي، والسخرة والعمل القسري، والاستغلال الجنسي، والزواج بالإكراه والزواج المبكر. فعلى سبيل المثال، سيدعم الصندوق المنظمة غير الحكومية "Challenging Heights" من خلال تنفيذ مشروع في غانا لتقديم المساعدة النفسية والاجتماعية والتعليمية والإنسانية إلى 135 طفلاً من ضحايا الاتجار لأغراض العمل القسري في قطاع صيد الأسماك في بحيرة فولتا. وفي نيبال، ستوفر منظمة Pourakhi المساعدة القانونية والمشورة والمأوى لما عدده 250 عاملاً مهاجراً من ضحايا الاسترقاق المنزلي. وستقدم المنظمة الألبانية "Different and Equal" الدعم النفسي والطبي والقانوني إلى 80 من ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري. وفي البرازيل، ستوفر منظمة "Centro de Apoio e Pastoral do Migrante" المساعدة القانونية والإنسانية والتدريب المهني لما عدده 80 ضحية من ضحايا العمل القسري في صناعة النسيج.

17 - وبيّن الشكّلان الأول والثاني أدناه توزيع المنح التي تمت الموافقة عليها في عام 2020 والبالغ عددها 37 منحة، بحسب المنطقة ونوع الرق المعاصر.

الشكل الأول
المنح المقدمة في عام 2020، بحسب المنطقة



الشكل الثاني
المنح المقدمة في عام 2019، بحسب نوع الرق المعاصر



باء - التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة

18 - في دورته الرابعة والعشرين، نظر المجلس في سبل تحسين التعريف بدور الصندوق، لا سيما لأغراض جمع الأموال. ووافق المجلس أيضا على اعتماد صياغات تتعلق بضمانات تحمي من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولا سيما ضمانات تكفل حماية الأطفال من مثل هذه الاعتداءات من قبل الجهات المتلقية لمنحه، متشيا مع بروتوكول الأمم المتحدة بشأن ادعاءات الانتهاكات والاعتداءات الجنسية المتعلقة بالشركاء المنفذين. وأوصى المجلس أيضا بمواصلة عقد مناسبة عامة سنوية إحياء لذكرى إلغاء الرق كوسيلة لزيادة الوعي وتبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجال إعادة تأهيل وجبر الضرر لضحايا الرق.

19 - وفي معرض الإشارة إلى احتفال الصندوق بالذكرى السنوية الثلاثين لتأسيسه في عام 2021، وافق المجلس على مذكرة مفاهيمية بشأن الاحتفال تتضمن مجموعة من قصص الناجين من الرق الذين تلقوا مساعدة الصندوق والذين لم يتعافوا من آثاره فحسب، بل أصبحوا أيضا عناصر تغيير. كما ستجري أمانة الصندوق عملية تقييم لإنجازات الصندوق على مدى العقود الثلاثة الماضية من أجل توفير خدمة أفضل للمستفيدين في العقود المقبلة.

20 - وأوصى المجلس بمواصلة العمل بنشاط على بناء شركات عالمية لمكافحة الرق بالتنسيق مع المعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة. وستساعد زيادة التعاون على ضمان اضطلاع آليات الأمم

المتحدة التي تعمل من أجل القضاء على الرق بأدوار تكميلية، لا سيما في رصد الحالة وصياغة التوصيات ومساعدة الضحايا المتضررين منها. وشدد المجلس على المساهمة الرئيسية التي يمكن أن يقدمها الصندوق لتحقيق الغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة، وأوصى بمواصلة التواصل مع أمانة التحالف المعني بالغاية 7-8 والشركاء المعنيين. ووافقت المفوضة السامية لحقوق الإنسان على هذه التوصيات باسم الأمين العام في 13 كانون الثاني/يناير 2020.

جيم - اليوم الدولي لإلغاء الرق وحلقة نقاش بشأن إعادة تأهيل ضحايا الرق

21 - بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لإلغاء الرق في 2 كانون الأول/ديسمبر، عقد الصندوق في جنيف في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حلقة نقاش بعنوان "كسر القيود: القضاء على الرق من خلال أهداف التنمية المستدامة". وألقت المفوضة السامية لحقوق الإنسان كلمة رئيسية، وتولت نائبة الممثل الدائم لأستراليا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، إليزابيث وايلد، إدارة حلقة النقاش. وشارك أيضاً في حلقة النقاش كل من المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، أورميلا بهولا، وممثل أمانة التحالف المعني بالغاية 7-8 ورئيس وحدة التوعية والشراكات بمنظمة العمل الدولية، توماس ويسينغ. وعرض ممثلو المجتمع المدني التالية أسماؤهم الأعمال التي اضطلعوا بها في إطار أهداف التنمية المستدامة من أجل تقديم الخدمات إلى الناجين من الرق والقضاء على هذه الممارسة: هيلمر ليونيل فيلاسكيز هيريرا، محام، المجلس الوطني للنازحين في غواتيمالا (غواتيمالا)؛ وهوشيار مالو، مدير المنظمة الكردية لحقوق الإنسان (العراق)؛ وسالياماتا لام، المنسقة الوطنية لمنظمة مكافحة الاسترقاق (SOS Slaves) (موريتانيا)؛ ودييب ن. فونج، الرئيس والمؤسس المشارك لمؤسسة Pacific Links Foundation (فييت نام). وهذه المنظمات ومراكز إعادة التأهيل هي جميعها جهات متلقية لمنح الصندوق حالياً. وحضر المناسبة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، والبحرين، والبرازيل، وبلجيكا، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، والدانمرك، وغواتيمالا، وكندا، والكويت، ومالي، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، والهند، وهولندا، واليابان. كما حضر ممثلون عن الكومنولث ومنظمة فرسان مالطة والمجتمع المدني والأمم المتحدة. وقدمت أستراليا وألمانيا والمملكة المتحدة مساهمات مالية لإتاحة تنظيم هذه المناسبة.

22 - وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على ما تمثله خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من فرصة لتسريع الجهود بشكل كبير للقضاء على أشكال الرق المعاصرة. وسلطوا الضوء على أهمية المبادرات متعددة الجهات صاحبة المصلحة، مثل التحالف المعني بالغاية 7-8، لحشد الدعم والموارد من أجل تحقيق الغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة. وركزت المناقشات على المجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددتها أفرقة العمل المواضيعية للتحالف المعني بالغاية 7-8 وهي: سيادة القانون والحكومة؛ وسلاسل الإمداد؛ والهجرة؛ والنزاعات والأوضاع الإنسانية. وأكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان على أن الغاية 7-8 تمثل إطار عمل لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيهم ضحايا الرق، لبناء التحالفات. كما شددت على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للرق، مشيرة إلى التمييز الهيكلي باعتباره عاملاً مساهماً. وشددت على أهمية أن تكون الضحايا محور العمل الذي يهدف إلى إنهاء الرق ودعت إلى زيادة الدعم المالي للصندوق. وشكرت المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها

وعواقبها، أمانة الصندوق ومجلس الأمناء على دعمهما خلال السنوات الست من فترة ولايتها. وشددت على أهمية عمل الصندوق وأثنت على منظمات المجتمع المدني لتقديمها خدمات شاملة مباشرة إلى ضحايا الرق.

23 - وخلال حلقة النقاش، عرضت الجهات المتلقية لمنح الصندوق وصفا مباشراً للروابط القائمة بين الرق وأهداف التنمية المستدامة بناء على الخبرة التي اكتسبتها من خلال العمل المباشر مع الضحايا. وتبين شهادة مسجلة بالفيديو لامرأة فييتنامية نجت من الاتجار تعرض الضحايا لأشكال متعددة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. كما تبادل الأخصائيون الخبرات التي اكتسبوها في تقديم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإنسانية إلى ضحايا أشكال الرق المعاصرة. ونوهوا بالتقدم المحرز في التعرف على ضحايا الرق ورعايتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. كما اقترحوا وسائل لبناء الثقة مع الضحايا وتمكينهم، مثل إنشاء الجماعات المجتمعية والنقابات العمالية، وتنظيم برامج بناء القدرات، واعتماد تدابير الحماية لتعزيز سلامتهم، وتقديم مساعدة شاملة وطويلة الأجل مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم. وشدد المشاركون على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للرق، بما في ذلك الفقر والنقابات الاجتماعية ونزع ملكية الأراضي والعنصرية المنهجية والتقاليد الثقافية التي تشكل أساس الرق القائم على النسب. وشددوا على أهمية دعم سيادة القانون من أجل التصدي لاستمرار الإفلات من العقاب وتفتيش الفساد، وكفالة المساءلة والانتصاف للضحايا. وأشاروا إلى أن يلزم أيضاً تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي، لا سيما من أجل القضاء على الرق في سياق سلاسل الإمداد. ودعا الممارسون الخبراء إلى زيادة التعريف بمسألة الرق، لا سيما في سياق النزاعات والأزمات الإنسانية، وتعزيز آليات الرصد والحماية، وتوسيع مجموعة الشراكات مع الجهات الفاعلة من الشركات. وتلت العروض التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش مناقشة عامة.

خامسا - كيفية التبرع للصندوق

24 - الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من كيانات القطاع الخاص أو العام مدعوة إلى التبرع للصندوق. وينبغي للجهات المانحة أن تبين في أمر الدفع أنه موجّه إلى "حساب صندوق الرق SH". وللحصول على مزيد من المعلومات عن طريقة التبرع وتفاصيل إضافية عن الصندوق، يُرجى من الجهات المانحة الاتصال بأمانة الصندوق على العنوان التالي:

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

United Nations

CH 1211 Geneva 10

Switzerland

البريد الإلكتروني: slaveryfund@ohchr.org

الهاتف: +41 22 917 9376

الفاكس: +41 22 917 9017

الموقع الإلكتروني: www.ohchr.org/slaveryfund

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

- 25 - عزز مجلس الأمناء، بالاشتراك مع أمانة الصندوق، مبادرات التوعية من أجل إبراز دور الصندوق وتعزيز التنسيق مع سائر الجهات الفاعلة المعنية بالقضاء على جميع أشكال الرق، ولا سيما المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والتحالف المعني بالغاية 7-8.
- 26 - ويشكل الاهتمام الذي تولده حلقات العمل المواضيعية السنوية التي يعقدها الصندوق دليلا على ضرورة تبادل المعارف في مجال مساعدة ضحايا الرق. وإن حلقات النقاش حول القضاء على الرق من خلال أهداف التنمية المستدامة قد سلطت الضوء على التقدم المحرز في التعرف على الضحايا ورعايتهم وإعادة إدماجهم، وأهمية تمكين الضحايا من خلال مشاركتهم الفعالة في تصميم البرامج وتنفيذها، والمشاركة المجتمعية، وبرامج التوعية وبناء القدرات. كما شددت حلقات النقاش على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للرق، لا سيما الفقر والتفاوتات الاجتماعية ونزع ملكية الأراضي والعنصرية المنهجية، والتصدي لاستمرار الإفلات من العقاب وتفشي الفساد لكفالة المساءلة والانتصاف للضحايا.
- 27 - وتُحث الدول الأعضاء وسائر الجهات المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص، على التبرع للصندوق كتعبير ملموس عن التزامها بالقضاء على الرق وتحقيق الغاية 7-8 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيلزم الصندوق مليوني دولار سنويًا كي يتمكن من الاستجابة بشكل ملائم لطلبات المساعدة الواردة من خلال طلبات المشاريع.